

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بالاتفاقية شروط الخدمة
في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلية .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ والقرارات
المتعلقة به .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٩ لسنة ١٩٦٠ .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ .

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة .

وعل موافقة مجلس الرياسة .

قرر :

مادة ١ - يعامل مدير و مكتب مستويات وزارة الخارجية بالخارج
من الناحية المالية معاملة المحققين الحربيين عدا من يكون منهم برتبة
اللواء فيعامل طبقاً للعاملة المالية المقررة لتنظيمه في السلك الدبلوماسي
المعادلة في المائة .

كما يعامل مساعدو ومديري هذه المكاتب من الناحية المالية معاملة
مساعدي المحققين الحربيين .

ونسى على هؤلاء جميعاً باقى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والقرارات المتعلقة به ، وذلك بالنسبة إلى من بين
مهم اعتباراً من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ - أما من بين منهم قبل هذا
التاريخ فقرار في شأنه القواعد التي كان معمولاً بها قبل صدور القرار
رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٢ - يعامل موظفو المكتب المشار إليها في المادة السابقة
على النحو الآتي :

(أ) موظفو الكادر العالى - يعاملون معاملة نظرائهم في الدوحة
في وظائف السلك الدبلوماسي بشرط قيامهم بأعمال قذرة .

(ب) باقى موظفى المكتب - يعاملون معاملة أمناء المحفوظات
بمكتب المحققين الحربيين .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعل القرار الجمهوري رقم ٣٢٧٤ لسنة ١٩٦٢ .

وعل موافقة مجلس الرياسة .

قرر :

مادة ١ - يتبدل بعض المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٢٧٤
لسنة ١٩٦٢ النص الآتى :

«يرخص للسيد وزير الزراعة بتوجيه الدعوة إلى هيئة الأغذية
والزراعة بعقد المركز التربوي للإذاعات الريفية لدول الشرق الأدنى
بجمهورية العربية المتحدة في المدة من أول مارس إلى ٥ أبريل
سنة ١٩٦٣» .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (١٢٨٢) (١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١١ لسنة ١٩٦٣

في شأن معاملة مديرى وموظفى مكتب مستويات
وزارة الخارجية بالخارج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة
المالية لمكتب المشريات بالدائية الغربية .